

إن رئيس مجلس إدارة مجلس الجنوب .

بناء على المرسوم رقم ٤٠١٤ تاريخ ١٩٨١/٣/٣١ (تنظيم مجلس الجنوب) لاسيما البند رقم ٣ من المادة الرابعة. بناء على المرسوم رقم ٣١٣٤ تاريخ ٢٠١٦/٤/٧ (تعيين مراقب مالي عام لدى مجلس الجنوب).

بناء على المرسوم رقم ٤١١٣ تاريخ ١٩٨١/٧/١ (النظام المالي وتعديلاته). بناء على قرار مجلس الادارة الفوري رقم ٨٦ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠ (تفويض " الرئيس " صرف المساعدات والأشغال وكافة أعمال الإغاثة وكل ما يتعلق بها نتيجة الإعتداءات الإسرائيلية بعد ٢٠٢٣/١٠/٧).

بناء على القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ (قانون الشراء العام) لا سيما الفقرة "٢" من المادة ٤٦ منه. بناء على إحالة رئيس لجان الاستقصاء المسجلة لدى قلم امانة السر برقم ٢٠٢٤/٩٧٩ المتضمنة بأنه بسبب الظروف القاهرة الناتجة عن الإعتداءات الإسرائيلية على كافة مناطق الجنوب التي أدت الى نزوح الآلاف من اهلنا الى بعض المناطق الآمنة تبين ضرورة تأمين حرامات لتقديدها لهم والمرفقة بعرضي أسعار بالشأن .

بناء على القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ (قانون الشراء العام) لا سيما الفقرة "٢" من المادة ٤٦ منه. بناء على إحالة رئيس لجان الاستقصاء المسجلة لدى قلم امانة السر برقم ٢٠٢٤/٩٧٩ المتضمنة بأنه بسبب الظروف القاهرة الناتجة عن الإعتداءات الإسرائيلية على كافة مناطق الجنوب التي أدت الى نزوح الآلاف من اهلنا الى بعض المناطق الآمنة تبين ضرورة تأمين حرامات لتقديدها لهم والمرفقة بعرضي أسعار بالشأن .

بناء على القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ (قانون الشراء العام) لا سيما الفقرة "٢" من المادة ٤٦ منه. بناء على إحالة رئيس لجان الاستقصاء المسجلة لدى قلم امانة السر برقم ٢٠٢٤/٩٧٩ المتضمنة بأنه بسبب الظروف القاهرة الناتجة عن الإعتداءات الإسرائيلية على كافة مناطق الجنوب التي أدت الى نزوح الآلاف من اهلنا الى بعض المناطق الآمنة تبين ضرورة تأمين حرامات لتقديدها لهم والمرفقة بعرضي أسعار بالشأن .

بناء على القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ (قانون الشراء العام) لا سيما الفقرة "٢" من المادة ٤٦ منه. بناء على إحالة رئيس لجان الاستقصاء المسجلة لدى قلم امانة السر برقم ٢٠٢٤/٩٧٩ المتضمنة بأنه بسبب الظروف القاهرة الناتجة عن الإعتداءات الإسرائيلية على كافة مناطق الجنوب التي أدت الى نزوح الآلاف من اهلنا الى بعض المناطق الآمنة تبين ضرورة تأمين حرامات لتقديدها لهم والمرفقة بعرضي أسعار بالشأن .

بناء على القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ (قانون الشراء العام) لا سيما الفقرة "٢" من المادة ٤٦ منه. بناء على إحالة رئيس لجان الاستقصاء المسجلة لدى قلم امانة السر برقم ٢٠٢٤/٩٧٩ المتضمنة بأنه بسبب الظروف القاهرة الناتجة عن الإعتداءات الإسرائيلية على كافة مناطق الجنوب التي أدت الى نزوح الآلاف من اهلنا الى بعض المناطق الآمنة تبين ضرورة تأمين حرامات لتقديدها لهم والمرفقة بعرضي أسعار بالشأن .

بناء على القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ (قانون الشراء العام) لا سيما الفقرة "٢" من المادة ٤٦ منه. بناء على إحالة رئيس لجان الاستقصاء المسجلة لدى قلم امانة السر برقم ٢٠٢٤/٩٧٩ المتضمنة بأنه بسبب الظروف القاهرة الناتجة عن الإعتداءات الإسرائيلية على كافة مناطق الجنوب التي أدت الى نزوح الآلاف من اهلنا الى بعض المناطق الآمنة تبين ضرورة تأمين حرامات لتقديدها لهم والمرفقة بعرضي أسعار بالشأن .

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى : صرف الفاتورة الصادرة عن مقدم العرض الأدنى شركة ددع للتجارة العامة والصناعة البالغة قيمتها / ٨,٣٤٤,٩٨٠,٠٠٠ ل.ل. فقط ثمانية مليارات وثلاثمائة وأربعة وأربعون مليوناً وتسعمائة وثمانون ألف ليرة لبنانية لا غير، وذلك بدل شراء (٨ الاف) حرام لتوزيعها على النازحين في مراكز الإيواء في أفضية البقاع الغربي وصيدا وصور.

المادة الثانية : صرف الأموال من السلفة المخصصة رقم ١/٣٩ تاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٦ (تلبية الحاجات الملحة نتيجة الإعتداءات الإسرائيلية بعد تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٧).

المادة الثالثة : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة .

بيروت في: ٢٠٢٤/٩/٢٠

رئيس مجلس الادارة بالتكليف

المرحوم السيد محمد غزوي : بمقدم من مؤسسة عزام محمد غزوي : بسعر / ١,٠٧٧,٠٠٠ ل.ل. للحرام الواحد. العرض الثاني : مقدم من شركة ددع للتجارة والصناعة : بسعر / ٩٣٩,٧٥٠ ل.ل. للحرام الواحد. وبعد التدقيق في العرضين المقدمين ومقارنة السعرين تبين ان شركة ددع للتجارة العامة والصناعة هي مقدمة السعر الأدنى بمبلغ وقدره ٩٣٩,٧٥٠ ل.ل. للحرام الواحد. بناء لمقتضيات حسن سير العمل.

يبلغ الى :

- المراقب المالي العام

- مصلحة الديوان

- مصلحة المحاسبة

- رئيس لجان الاستقصاء

هاشم حيدر

٢٠٢٤/٩/٢٠